

نظريّة التخصّص وتقسيم العمل

مفهوم التخصّص وتقييم العمل

تعني بتقسيم العمل تجزئه العمليّة الإنتاجيّة إلى عمليّات فرعية وصغرى وتوزيعها على مجموعات من العاملين المتخصصين الذين يعملون في مؤسسة اقتصاديّة واحدة أو عدة مؤسسات. ويشير أيضًا إلى التخصّص بأعمال مختلفة ومتتّعة من جهة ومتكمّلة من جهة أخرى.

وأصطلاح التخصّص في العمل يمكن استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة وفي حقل الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى أعمال بسيطة يؤديها الاختصاصيون والمهنيون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلميّة. كما يمكن اعتماده في مؤسسات المجتمع البنيوية الأخرى مثل: الأسرة والجيش والمسجد والحزب السياسي.

نمو الاقتصاد القومي وتضخمه يتعلّقان باعتماد مبادئ التخصّص في العمل الاقتصادي وتطبيقاتها على عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي. فـ[كما] هذه المقوله الاقتصاد الإنجليزي الشهير (آدم سميث) في كتابه (ثروة الأمم).

وقد ظهر هذا النّظام بعد التطوير الهائل التي شهدته الصناعة والتكنولوجيا وتقديم العلوم وفنون الإنتاج في القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما بدأت الصناعة تستخدم عدداً كبيراً من الآليات والمكائن التي يؤدي كل منها وظيفة معينة. واستخدام هذه الآليات والمكائن إلى تقدم القطاع الصناعي وتطوره. الأمر الذي شجع رجال الصناعة والأعمال على انتهاج المزيد من مبادئ تقسيم العمل والتخصّص فيه [لأنّ] أصبحت الصناعة مهنة معقدة وذات تأثير كبير على مؤسسات المجتمع الحديث.

فوائد نظام تقسيم العمل

هناك فوائد عديدة لنظام تقسيم العمل والتخصّص فيه لعلّ أهمّها ما يأتي:

- 1- يجزئ العملية الإنتاجية إلى عمليات فرعية يؤديها مجموعة من العمال والفنين مما يساعد على تسهيل العملية الإنتاجية والسرعة في الأداء.
- 2- زيادة كمية الإنتاج وتوفير البضاعة في الأسواق وانخفاض ثمنها.
- 3- تشجيع رجال الصناعة والأعمال على إدخال مزيد من الآليات الحديثة في الإنتاج. الأمر الذي رفع من قدرات المصانع على الإنتاج.
- 4- تشجيع الأدخار من أجل استثماره في المشاريع الصناعية، وكل ذلك يساعد ارتفاع معدل الدخل القومي والفردي على حد سواء.
- 5- عمليتي الادخار والاستثمار تحتاجان إلى توافر المؤسسات المالية والمصرفية والتأمينية وتتوفر مثل هذه المؤسسات يساعد على تقدّم المجتمع في الجوانب المادية والحضارية.
- 6- يساعد نظام تقسيم العمل على زيادة الإنتاج زيادة كبيرة وذلك يستلزم البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية، وهنا يتطرق نظام النقل والمواصلات.

مضار نظام تقسيم العمل

لتقييم العمل والتخصص فيه مضار عديدة يمكن تحديد أهمها على النحو الآتي:

- 1- يسبب البطالة بين العمال بسبب اعتمادها على المكائن والآليات الحديثة.
- 2- افتقار العامل لإنسانيته بعده استغلاله من قبل أصحاب العمل، كما أنّ مبادراته الفردية وابداعاته تقل أو تنعدم إزاء نظام تقسيم العمل.

3- يساعد على فقدان العامل لثقته بنفسه وإمكاناته ودوره في الإنتاج، لأنه سيكون مجرد قطعة صغيرة في ماكينة كبيرة تتحرك بصورة نمطية وتلقائية لا يمكنه التأثير في حركتها واستمراريتها.

٤- العمل على وفق نظام تقسيم العمل والتخصص فيه سيؤثر - وباستمرار هذه العملية - في أفكار العامل وقيمه وطبيعة نظرته للحياة.

5- يسبب نظام تقسيم العمل الذي عادة ما تعتمده المجتمعات الصناعية تفتت بعض القيم الاجتماعية الإيجابية مثل: التضاحية والإيثار وحب العمل الجماعي والتلاطف. وفي الوقت نفسه يساعد على انتشار القيم السلبية مثل: الفردية والاتكالية والنفعية.